

توجهات وأهداف سياسات وبرامج التنمية الحضرية بموريتانيا

السالك ولد مولاي ولد أحمد شريف

قسم للجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الانسانية

جامعة انواكشوط

مقدمة:

تتوقف تنمية المجالات الحضرية ودرجة تنظيمها على مدى نجاعة السياسات الحضرية ووجاهة الأهداف والطموحات التي تسعى البلدان إلى تحقيقها بدرجة أولى. وتمثل السياسة الحضرية إحدى الركائز الأساسية لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تبنيها من قبل هذه البلدان والتي عليها يتوقف مدى نجاحها وتحقيق أهدافها. ونظرا للارتباط الوثيق بين هذين العنصرين (السياسة الحضرية كمحور أساسي ضمن السياسة للتنمية العامة) فلا غرابة أن تظل المجالات الحضرية بالعالم النامي تعاني الأزمات المتعددة الأوجه والمشاكل المتعددة الجوانب بقدر ما تعانيه هذه البلدان من مشاكل تنموية مختلفة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سعت بعض هذه الدول إلى تبني سياسات حضرية هامة من شأنها التخفيف من حدة الأزمات التي تعاني منها المدن، وإعادة توازن المجالات الحضرية بما يمكن من تحقيق نمو حضري أكثر انسجاما. إلا أن تلك المساعي غالبا ما اصطدمت بجملة من العقبات أثرت بشكل كبير على النتائج المراد تحقيقها.

وتعتبر موريتانيا خير مثال على ذلك، حيث لم تجد سياسة التنمية الحضرية مكانتها اللازمة كقطاع يحظى بالأولوية والاهتمام ضمن الخطط والبرامج التنموية التي تبنتها البلاد منذ الاستقلال وحتى بداية التسعينات.

وإذا كانت هذه الوضعية حتمت على السلطات العمومية التفكير وإعادة النظر في السياسات السابقة، وإعطاء الأولوية لتنمية المراكز الحضرية عن طريق بعث البرامج الاجتماعية السكنية في منتصف السبعينات فإن هذه اللفتة لم توفق في تحقيق تلك المهام، بفعل ضخامة المسؤولية وقلة حجم الموارد المخصصة لذلك. وعلى الرغم من التطورات الهامة التي حدثت على مستوى سياسة التنمية الحضرية منذ التسعينات والتي جسدت برامج التنمية القطاعية المختلفة، وما ترتب عنها من تحولات هامة على مستوى تطور المراكز الحضرية، وتصحيح بعض الاختلالات السابقة، فإن الانعكاسات السلبية التي ترتبت عن غياب سياسة حضرية واضحة خلال الفترات السابقة لا تزال تشكل عائقاً أمام تنمية هذه المجالات وتطورها.

ولتسليط الضوء على تلك الجوانب سنعرض في العنصر الأول لمكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد، وذلك للوقوف على مدى إهمال هذه البرامج للتنمية الحضرية كإحدى أهم مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأثر الذي ترتب عن ذلك الإهمال. وفي العنصر الثاني سنبين مدى فشل السياسات السكنية التي تم تبنيها خلال منتصف السبعينات، وعجزها عن توفير حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة. في حين سنتناول في العنصر الثالث الأوجه الجديدة لسياسة التنمية الحضرية منذ التسعينات، وذلك من خلال بعض البرامج القطاعية التي أسهمت (إلى حد ما) في إعادة النظر في تنمية المجال الحضري والتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها المدن وخاصة العاصمة انواكشوط.

I- ضعف مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد

لقد انعكست السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي على المجال بشكل كبير، حيث أفرزت نموا مفرطا للمراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط، وهجرات ريفية شديدة نحو هذه المدينة وإخلاء الأرياف من ساكنيها، وتراجع شديد في القطاع الفلاحي والزراعي وتزايد في أعداد العاطلين عن العمل، وعجز القطاعات العصرية عن توفير فرص العمل، في ظل تراجع الناتج القومي الخام وتفاقم المديونية وارتفاع نسب الفقر والامية¹.

وإذا كانت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل أي بلد ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة التحكم في المجال وتنظيمه، والقدرة على إنماج كل أجزائه ومكوناته وتحقيق تكاملها وتجاوز المشاكل التي يفرزها نشاطها، فإن سياسة التنمية الحضرية من هذا المنطلق تمثل أداة تحقيق هذه الأهداف والوسيلة المثلى لتركيز منظومة قومية لها من النجاعة ما يمكن البلاد من بلوغ التنمية. فإلى أي حد تبرز مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد؟ وهل حظيت سياسة للتنمية الحضرية بمكانتها الهامة ضمن الخيارات والأولويات للتنمية بهذه البرامج؟ وما هي أهم توجهات هذه البرامج؟

1- توجهات التنمية الحضرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية 1963-1985

امتدت الخطة الأولى خلال الفترة مابين 1963-1966، وعلى الرغم من أن 90% من السكان في تلك الفترة يعيشون في المناطق الريفية فإن الاستثمارات

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر: ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية

بموريتانيا، الثاني الحرج، المطبعة الجديدة، 1997

وجهت أساساً إلى القطاع العصري وخاصة ما يتعلق باستغلال مناجم الحديد بالشمال، حيث بين توزيع الاستثمارات خلال هذه الخطة أن هذا القطاع يستحوذ 33.8% من مجموع الاستثمارات، في حين أن القطاع الريفي لم يتجاوز نسبته 8.6%¹. أما في مجال التضرر والإسكان فقد تم تخصيص 14.5% لتنفيذ المشاريع المتعلقة بإكمال بناء العاصمة والتجهيزات الضرورية، مع تخصيص نسبة 12.1% لفائدة البنى الأساسية للنقل والمواصلات².

أما الخطة الثانية (1970-1973) فسعت بصورة إجمالية إلى تلافي الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع الريفي جراء أزمة الجفاف الحاد. وفي مجال التنمية الحضرية فإن الخطة على إدراك بالنقص الحاد على مستوى البنية التحتية العمومية والتجهيزات الحضرية وخاصة في العاصمة انواكشوط وناواذيبو؛ حيث خصصت 32.8% من مجموع الاستثمارات لتشييد الطرق وإقامة الموانئ وبناء المرافق العمومية. مع الإشارة إلى تخصيص مبالغ مالية لإنجاز الوثائق العمرانية (مخطط التهيئة العمرانية لمدينة انواكشوط عام 1970). ضف إلى ذلك تواصل الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية التي استحوذت على أكثر المخصصات (34.5%) وذلك على الرغم من اقتناع المخططين بأهمية القطاع الريفي وضرورة التركيز عليه خلال هذه الفترة.

ورغم ذلك، تبين الدراسة التقييمية لحصيلة هذه الخطة أهمية الفوارق الكبيرة بين المشاريع المبرمجة وما تم تنفيذه على أرض الواقع؛ فمن ضمن 40 مشروعاً متوقعاً في مجال التنمية الحضرية لم يتجاوز عدد المشاريع المنفذة 18

¹ - ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص 221

² - نفس المرجع، ص 221

مشروعاً. وفي الوسط الريفي تم تنفيذ 8 مشاريع من بين 39 مشروعاً مبرمجاً، في حين لم تنفذ المشاريع الخمسة المدرجة في إطار الصحة والسكان¹.

وقد جاءت الخطة الثالثة ما بين 1976-1980 وانطلقت من تشخيص شبه واف للمشكلات التنموية التي تعاني منها البلاد في تلك الفترة، كما أنها كانت واعية بأزمة المجال الريفي وانعكاسات الهجرة على المراكز الحضرية. وعلى الرغم من أهمية الأهداف التي انطلقت منها هذه الخطة (تحسين مستوى دخل الأفراد، الاستغلال الأمثل للمصادر البشرية، حماية المحيط...)، فإنها حددت بالإضافة إلى ذلك جملة من الأهداف الخاصة بكل قطاع.

ففي مجال التنمية الحضرية انطلقت الخطة من تصور واقعي للنمو المتزايد للسكان الحضريين وخاصة في مدن انواكشوط وانواذيبو واغديزك وروصو، وعلى الرغم من تكريس الجهود خلال الفترات السابقة حول توفير البنى التحتية بهذه المدن إلا أن الزيادة السكانية السريعة الناتجة عن الهجرة جعلتها تستوعب كامل مخططاتها. وهكذا فإن تنمية هذه المراكز الحضرية ينبغي أن تحظى بالأولوية ضمن هذه الخطة، وذلك عن طريق وضع مخططات أكثر دقة، وإنجاز برامج لتوفير البنى التحتية والخدمات والمرافق العمومية، وتعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي، وتفعيل أجهزة الرقابة العمرانية والسهر على تطبيق واحترام أمثلة التهيئة العمرانية².

ومن ناحية أخرى أدركت الخطة الأبعاد الخطيرة للمشاكل السكنية وخاصة بمدينة انواكشوط وانواذيبو. وهكذا ترى أن الدولة مطالبة بتشجيع السكن الاجتماعي وتوفير فرص الكراء المناسب ودعم البناء الذاتي المرتكز على القروض

¹ - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980, p.11

² - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980 p. 49

الميسرة، وذلك عن طريق بعث مؤسسة تتكفل بتوفير المساكن الاجتماعية وتيسر الاستفادة الفئات الاجتماعية الضعيفة منها، ودعم للقطاع الخاص في هذا الميدان.¹ كما لم يفت على هذه الخطة ضرورة صيانة المدن القديمة (تشييت وولاته ووادان)، لا باعتبار دورها الحضاري والثقافي فقط، وإنما بموقعها الجغرافي كمراكز حيوية على أطراف الصحراء، ولذا فإن برامج التهيئة الحضرية يجب أن تركز على دمج كافة أجزاء المجال وصيانتها.

غير أن من المهم أن نشير إلى بعض الظروف التي واكبت هذه الخطة والتي أثرت بشكل بالغ على النتائج النهائية، بدءا بنفقات حرب الصحراء وأعباء لكتتاب الجنود، وتعطيل استخراج خامات الحديد (مصدر الثروة الأساسي)، والاضطراب السياسي والعسكري الذي عرفته البلاد عموما خلال هذه الفترة وما رافق ذلك من تواصل لموجات الجفاف. مما انعكس على تنفيذ المشاريع المزمع القيام بها، بل إن نهايتها اختتمت في منتصف 1978 بتحول السلطة من نظام منني إلي عسكري (انقلاب يوليو 1978)، ونتيجة لذلك صرفت الأنظار عن كثير من المشاريع المبرمجة لتبقى القضايا التنموية المطروحة تبحث عن حلول. (سيدي عبد الله، 1997).

أما الخطة الأخيرة ضمن مخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد ركزت على قطاع للتنمية الريفية (لعلاج الأمور من منبعها) الذي استقطب 21.7% من مجموع الاستثمارات الهادفة إلى إقامة البنى الأساسية الكفيلة بتهيئة السكان في أماكنهم الأصلية (السدود، الآبار، استصلاح الأراضي..)، في حين كانت حصة المعادن والطاقة متواضعة. وفي مجال التنمية الحضرية لا يزال الاهتمام منصبا حول توفير التجهيزات والبنى التحتية بالمراكز الحضرية وخاصة الموانئ

¹ - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980 p. 49

والطرق، مع إقامة برامج تهدف إلى تعزيز آليات التخطيط والتسيير الحضري واستكمال إنجاز المخطط المديري للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط بعدما تم استيعاب مخطط 1970، وقد خصص لمجموع ذلك 22.3% من الاستثمارات¹.

ولعل ما يمكن استخلاصه من هذه الخطة في سياق مسارها التنموي الهانف إلى تقليل التباين بين المناطق وتنمية المراكز الحضرية الثانوية وإيقاف تدفق المهاجرين، هو أنها لم تشذ عن القاعدة العامة التي لوحظت في الخطط السابقة والتي تنطلق في معظمها من تصور شامل للمشكلات سرعان ما يصطدم بالواقع والظروف الطارئة، لتتحول المحصلة النهائية المنفذة إلى مستوى هزيل. وهكذا تتحمل كل خطة على سابقتها وتقع في نفس الخطأ.

2- توجهات التنمية الحضرية ضمن برامج الإصلاح الهيكلي 1985-1996

إن الطرح الذي تميزت به هذه البرامج هو خصوصيتها في كثير من الجوانب المتصلة بإعادة النظر في التوجهات السابقة لاقتصاد البلاد، والتي أدت حسب تلك البرامج إلى فشل منحها التنمية وتراكم العجز في ميزان المدفوعات وتنامي المديونية الخارجية. لذلك ركزت هذه البرامج على الجانب الاقتصادي والمالي، مع الحرص على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

وهكذا رسم برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988) أربعة أهداف كبرى للتغلب على الأوضاع المتمثل في المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي السنوي يفوق معدل النمو الديمغرافي (حتى يصبح في حدود 4%)، ثم تحسين إنتاجية الاستثمارات، والوصول إلى التوازن في ميزانية الدولة إضافة إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات².

¹ - R.I.M., IVème plan de développement économique et social, 1981-1985, p. 710

² - R.I.M., IVème plan de développement économique et social, 1981-1985, p. 710

وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات حسب القطاعات خلال هذا البرنامج نلاحظ زيادة في مخصصات القطاع الريفي من جملة الاستثمارات، حيث شملت 42.1% مع تراجع كبير في حصة القطاع العصري التي لم تتجاوز 10%. ومقابل ذلك تراجعت نسبة الاستثمارات المخصصة للبنى الأساسية إلى 10%، في حين نالت المياه الحضرية قسطا وافرا (17.4%). أما في مجال الإسكان والعمران فإن نسبة الاستثمارات وصلت 1.9% وتتركز أساسا حول تدعيم ومراجعة آليات التسير والتخطيط الحضري وإنجاز أمثلة التهيئة العمرانية بالمدن الرئيسية¹.

أما برنامجي الدعم والدفع (1989-1991) والاستثمار العمومي (1994-1996) فرغم تركيزهما على التوازنات المالية (التوازن في ميزانية الدولة، العجز في ميزانية الدولة، العجز في الحساب الجاري، الادخار)، وإهمالهما المشاريع المتعلقة بالقطاعات الأخرى²، فإن المخططين أصبحوا واعين خلال تلك الفترة بخطورة الإشكالات المطروحة على مستوى التهيئة الترابية وضرورة لفت الأنظار إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية التي تنتج عن الاختلالات والتوازنات المجالية، وخاصة على مستوى الوسيطيين الريفي والحضري. ولذا ركزت الاهتمامات حول إعادة الاعتبار للمجال الريفي وتوفير سبل البقاء بهذه المناطق ليستوعب 34% من مجموع الاستثمارات. أما على مستوى التنمية الحضرية فإن التشخيص بين أن أهم الصعوبات تتمثل في النمو غير القانوني، وتفاقم أزمة الإسكان، وغياب أجهزة إنتاج وتمويل الإسكان الخاصة، وعجز القطاع العمومي وحده عن توفير الحاجة إلى المساكن بفعل نقص الإمكانيات المالية، مع تدهور البنية التحتية والمرافق العمومية. وهكذا فإن البرنامج يرى ضرورة

¹ - R.I.M., Programme de redressement économique et financier, 1985-1989, p. 2

² - R. I. M. Programme de consolidation et de relance, 1989-1991, p. 4

التصدي للنمو غير القانوني لمدينة انواكشوط عن طريق تثبيت السكان في أماكنهم، ودعم وتأطير نمو المراكز الحضرية الثانوية وتجهيزها بالخدمات والمرافق العمومية، لخلق أقطاب نمو ثانوية مع التركيز على حل مشكل السكن غير القانوني، وبعث آليات جديدة لتمكين الفئات الاجتماعية من الحصول على السكن.

وعلى الرغم من وجاهة هذه الأهداف عموماً فإنها لم تتحقق في معظمها، نظراً لقلة الإعتمادات المالية وعجز الميزانية واعتمادها على المساعدات والتمويلات الخارجية. وتبعاً لذلك كانت الحصيلة النهائية المنفذة ضعيفة جداً؛ فمثلاً من بين 34 مشروعاً في ميدان الزراعة لم تنفذ إلا 22 منها فقط، وعلى مستوى التهيئة الإقليمية تبين أن من بين 59 مشروعاً بقيت هناك 33 مشروعاً دون تنفيذ. كما أن 10 مشاريع من بين 17 مشروعاً مدرجة في إطار الإسكان والتحضر لم يتم تنفيذها!

وإجمالاً فإن ما سجل من ملاحظات حول توجهات سياسة التنمية الحضرية في هذا البرنامج يشير إلى ضرورة التحكم في المجال الحضري وإعادة توازنه، والتركيز على التخفيف من دور العاصمة في استقطاب المجال، والحد من النمو غير القانوني الذي تتعرض له المراكز الحضرية الكبرى. إلا أننا من الجانب الآخر نرى أن الوسائل التي تم اعتمادها سواء على مستوى حجم التمويلات الموجود أو ترتيب الخيارات التنموية لا تتماشى وأهمية الأهداف المرسومة.

3- توجهات التنمية الحضرية ضمن إستراتيجية التنمية 1998-2001

لئن كان التوجه التنموي لبرامج الإصلاح الهيكلي قد ركز عموماً على تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، فإننا نلمس مواصلة نفس النمطي

خلال هذا البرنامج التنموي، مع الحرص على خلق تنمية مستدامة ومحاولة تصحيح الآثار السلبية للإصلاح الهيكلي وخاصة على المستوى الاجتماعي.

وهكذا انطلقت إستراتيجية التنمية هذه في تصورها العام من اعتبارات هامة تم تحقيقها خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى تحقيق توازن اقتصادي ومالي وأفرزت تحولات هامة مست عديد الجوانب الاجتماعية والسياسية بالبلد. وهو ما يتطلب في المستقبل إعداد سياسة تنموية ودينامية ومرنة وقادرة على خلق اقتصاد قوي ومنفتح وقادر على التصدي للتحولات الناجمة عن العولمة والمنافسة العالمية¹. ففي مجال التنمية الحضرية انطلقت الاستراتيجية من تشخيص دقيق لواقع التحضر السريع بالبلد، ومن خطورة النمو غير المتوازن للمراكز الحضرية ومن الدور المتزايد للعاصمة انواكشوط التي تضم ربع السكان، ومن النقص الحاد في البنى التحتية الأساسية وتكفي ظروف الحياة وخاصة بالمناطق غير القانونية، في وقت استلهمت فيه المخططات العمرانية وتفاقت فيه أزمة السكن².

وهكذا فإن الدولة تسعى على المدى المتوسط والبعيد إلى توجيه وتنظيم النمو الحضري بطريقة تمكنه من أن يلعب دورا أساسيا في مسار التنمية، والتركيز على تأطير وتدعيم نمو المراكز الحضرية الثانوية حتى تتمكن من استقطاب المجالات الجهوية، وثبيت السكان في المناطق ذات الإمكانيات الإنتاجية. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي اتخاذ جملة من التدابير تتعلق بتقوية وسائل التسيير والإمكانيات التقنية والمالية للإدارات المحلية لوقف لخلال البنية التحتية الحضرية في وقت استلهمت فيه المخططات العمرانية وتفاقت فيه أزمة السكن³.

¹ - R.I.M., Stratégie de développement 1998-2001, partenariat Etat – secteur privé, pour une croissance forte et durable, document à présenter au troisième groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 25 au 27 mars 1998 p.4

² - Ibid, p. 53

³ - Ibid, p. 53

وعلى العموم فإن البرامج والخطط التنموية التي عرفت موريتانيا منذ الاستقلال وحتى اليوم لم تكن في مستوى التخطيط المطلوب لمواجهة التحديات التي يواجهها هذا البلد. وهكذا جاءت الخيارات التنموية مجانفة للصواب في أكثر الحالات، في وقت تعاني فيه البلاد شح الموارد المالية وسوء التسيير. وهكذا ظلت عديد البرامج ومشاريع التنمية الحضرية حبرا على ورق، لتزداد أزمة المجال الحضري وتتفاقم المشكلات الحضرية بمختلف أنواعها.

II- السياسة السكنية منذ السبعينات: عجز كبير عن تلبية حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة

الواقع أن السلطات العمومية لم تعتمد سياسة سكنية تهدف بالأساس إلى القضاء على ظاهرة السكن غير القانوني والتخفيف من حدة الأزمة السكنية فيما قبل 1974، وهو الوقت الذي أصبح فيه الشعور حاضرا بضرورة التدخل لإيجاد الحلول الملائمة لوضعية الإسكان، ومن ذلك الوقت ارتكزت سياسة الدولة حول محورين أساسيين¹:

- * إنتاج المساكن بأسعار منخفضة عن طريق إحداث مؤسسة تهتم بتوفير المساكن الاجتماعية (شركة البناء والتسيير العقاري SOCOGIM).
- * إنجاز المقاسم المتطورة وتقسيمها لفائدة الفئات الفقيرة من السكان وخاصة على مستوى العاصمة انواكشوط.

1 - سياسة إنتاج المساكن: بين الطموح والفشل

على الرغم من أن تدخل الدولة في مجال الإسكان جاء متأخرا وذلك بعد أن أصبحت وضعية الإسكان معقدة، فإن المرتكزات التي انطلقت منها لم توصل إلى نتائج ملموسة من شأنها التخفيف من حدة المشكل؛ بل إن هذه التدخلات كانت

¹ - SOCOGIM, Aménagement des terrains urbains, p. 37

سلبية وزادت الوضع أكثر مما هو عليه. حيث عملت على إقصاء الفئات الاجتماعية وانزلت نحو الفئات ذات الدخل المرتفع، وتمثل برامج سوكونجيم خير مثال على ذلك.

أ- برامج سوكونجيم وإقصاء الفئات الاجتماعية الضعيفة

إذا كانت الدولة قد أوكلت لهذه الشركة جميع المهام المتعلقة بالإسكان وتوفير المساكن الاجتماعية سعياً منها للتخفيف من حدة أزمة السكن وخاصة بالعاصمة انواكشوط، فإن هذه المهمة لم تتحقق بما فيه الكفاية نظراً لمحدودية رأس مال هذه المؤسسة واعتماده أساساً على الهبات والمساعدات التي تتنازل عنها الدولة وضخامة حجم المسؤولية الموكلة لها. ومع ذلك فقد شملت تدخلاتها ثلاث مدن أساسية هي انواكشوط وانواذيبو وروصو، مع التركيز على العاصمة انواكشوط التي استقطبت 90% من مجموع الاستثمارات التي تم رصدتها، نظراً لضخامة حجم المشكل السكني بهذه المدينة مقارنة بباقي المدن الأخرى.

وهكذا يجدر بنا قبل دراسة العوامل التي أدت إلى فشل سوكونجيم في حل أزمة السكن بالمدينة أن نتعرض لأهم الإنجازات التي حققتها هذه الشركة وخاصة منذ تأسيسها وحتى بداية التسعينات (باعتبار هذه الفترة تتزامن وأوج ظاهرة السكن غير القانوني بالمدينة) لنرى مدى إسهامها في توفير المساكن وما إذا كان فشل هذه السياسة أدى بشكل أو بآخر إلى استمرار أزمة السكن بالمدينة وإرغام الفئات الاجتماعية إلى التوجه نحو سوق السكن غير القانوني على الأطراف.

وقبل ذلك نشير إلى أن مجموع إنجازات هذه الشركة بلغ 2074 مسكناً خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2002، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المساكن التي سيتم إنجازها من خلال المشروع الجاري تنفيذه حالياً فإن العدد يصل إجمالاً إلى 3276 مسكناً خلال 30 سنة على إنشاء هذه الشركة!

وباعتبار مجموع المساكن التي أنجزتها الشركة خلال 15 سنة الأولى من تاريخ تأسيسها لا يتجاوز العدد 1506 مسكناً (منها 1354 بالعاصمة انواكشوط) واستصلاح 186 قطعة أرضية (منها 137 بانواكشوط و 49 بانوانيبو)، إضافة إلى توزيع 1400 قطعة أرضية بروسيا وذلك للقضاء على الحي السكني غير القانوني المعروفة بـ "السطارة".

وبالنظر إلى مجموع المساكن التي تم إنجازها بمدينة انواكشوط مقارنة بتقديرات الحاجة إلى المساكن في تلك الفترة فإننا نلاحظ أن العرض لا يزال بعيداً عن تغطية الطلب؛ فمثلاً في عام 1975 قدرت الحاجة إلى المساكن بمدينة انواكشوط في حدود 2975 مسكناً، ونتيجة لذلك قررت الشركة إنجاز برنامج رباعي طموح لبناء 3000 مسكن خلال الفترة ما بين (1975-1979)، ومع ذلك لم تتمكن إلا من إنجاز 200 مسكن خلال الفترة المذكورة، بل إنها لم تتمكن خلال 15 سنة الموالية إلا من إنجاز 1354 مسكن، وهو ما يمثل 45.3% فقط من مجموع المساكن المبرمجة خلال البرنامج الرباعي الأول (3000 مسكن) مما أدى إلى تراكم الحاجة إلى المساكن سنة بعد أخرى.

وعلى الرغم من الطابع الاجتماعي لتدخلات الشركة والتي تهدف إلى توفير المساكن الاقتصادية فإننا نلاحظ أنها شملت إلى جانب ذلك المساكن الراقية، حيث تم إنجاز 100 مسكن بمقاطعة تفرغ زينه، ونظراً للطراز الرفيع لهذه المساكن والخدمات الراقية التي تتوفر بها فإن إجمالي تكاليف بنائها فاق كل مشاريع السكن الاقتصادي الأخرى، بل أثر بشكل بالغ على مستوى أدائها ونشاطها.

ومن ناحية أخرى أدى الارتفاع الكبير لأسعار مواد البناء وتكاليف الأشغال إلى ارتفاع مشط في تكاليف المتر المربع بالنسبة للمساكن التي تم إنجازها

ضمن هذا البرنامج، فخلال البرنامج الرباعي الأول وصلت تكاليف المتر المربع 8200 أوقية وهو ما لا تستطيع الفئات الاجتماعية المتوسطة أن تطيقه من باب أولى الفئات الفقيرة. إضافة إلى تعقد نظام إسناد القطع وطرق الحصول عليها وما يشوبها من التباس وتجاوز للمعايير المحددة في أكثر الحالات، ليستفيد من ذلك فاعلون غير مستهدفين في الأصل من هذه التدخلات.

وتبعاً لذلك ظلت هذه المساكن بعيدة كل البعد عن متناول الفئات الاجتماعية الفقيرة التي لا تسمح لها مداخلها بالاستجابة لشروط الإسناد، مما أدى إلى انزلاقها نحو الفئات (القليلة) الأكثر حظاً وحرمان القاعدة العريضة من الأسر المحتاجة والمستهدفة في الأصل من هذه التدخلات.

ب- القطاع الخاص وفشل تجربة البحث العقاري:

يلعب القطاع الخاص باقتحامه سوق الإسكان دوراً أساسياً في تخفيف أزمة السكن وخاصة في البلدان التي لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة لتوفير برامج السكن العمومي، نظراً لتعدد المشاكل التنموية المطروحة وما يرافق ذلك من سوء التصرف في الموارد المتاحة وضعف التخطيط الاقتصادي وعدم القدرة على التحكم في تنفيذ البرامج والخيارات التنموية. مما يؤدي في أغلب الحالات إلى استقطاب الأموال المخصصة للبرامج الاجتماعية إلى مشاريع تنموية أخرى أو قضايا وطنية تملئها ظروف الاستعجال والضرورة، ونتيجة لذلك تتعثر مشروعات الإسكان الحكومي بالبلاد¹ وفي هذه الحالة فإن القطاع الخاص يمكن أن يكون الجهة

1- على سبيل المثال أثرت حرب الصحراء (بين موريتانيا وجبهة البولوزاريو) بشكل بالغ على مختلف المشاريع التنموية بالبلاد وخاصة مشاريع الإسكان التي كانت سوكونجيم تنوي تنفيذها خلال البرنامج الرباعي الأول 1974-1978؛ حيث لم تنجز إلا 200 مسكن من أصل 3000

الوحيدة القادرة على التدخل وبعث مشاريع الإسكان لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة.

ومن ناحية أخرى "أثبتت الدراسات أنه حتى لو تم تنفيذ الجهات الحكومية للمشروعات السكنية المستهدفة في نطاق البرامج والخطط التتموية، فإن الجهاز الحكومي لا يستطيع أن يمد سوق الإسكان بالاحتياجات اللازمة من الوحدات السكنية، بل ما يمكن توفيره لا يتعدى 15-20% من إجمالي الوحدات السكنية المطلوبة سنوياً¹. وعلى الرغم من أهمية تدخل الباعثين الخواص واقتحامهم سوق الإسكان في ظل عجز الدولة عن توفير الحاجيات السكنية المتزايدة فإن هذه المسألة ذات جوانب سلبية تتمثل في تعدد الفاعلين واختلاف أهدافهم واستراتيجياتهم، وخاصة في ظل غياب دور الدولة ومرونة القوانين والتشريعات مما يؤدي إلى تعدد السياسات السكنية المتبعة وعدم السيطرة على المجال وتجزئته². ومع ذلك فإن أهمية القطاع الخاص قد تدعمت أكثر فأكثر في ضوء الليبرالية الاقتصادية وتحرر رأس المال وجذب المستثمرين وخلق الفضاءات للصناعية والتجارية الحرة وانسحاب الدولة من الاقتصاد حيث لم تعد سوى أداة ضبط أكثر من كونها أداة تدخل وتنفيذ في إطار نظام اقتصادي مؤسس على بعث وترقية الصادرات والانماج في التقسيم العالمي للعمل.

وإذا كانت البلدان تسعى إلى جذب الفاعلين الاقتصاديين للاستثمار في قطاع الإسكان لتمكين المواطنين من الحصول على المسكن فإن حرص الباعثين

مسكن مبرمج، وذلك لما كبته هذه الحرب البلاد من نفقات كبيرة لم تكن متوقعة أدت إلى استنزاف بعض التموليات المرصدة سابقاً للمشاريع العمومية.

¹ - سليمان (أحمد منير) 1988، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، ص 91

² - SALHI (F), 1987, Pouvoir, acteurs locaux et habitat à Annaba EL-Hadjar (Algérie), in Habita, Etat et Société au Maghreb, CNRS, p. 155

على تحقيق الأرباح أفقد هذه المساعي أبعادها الاجتماعية، وانعكس بشكل مباشر على الفئات الاجتماعية الضعيفة التي لم يعد بإمكانها الاستفادة من البرامج السكنية التي لا تتماشى ومداخلها المنخفضة¹. بل إننا نلاحظ (كما هو الحال بموريتانيا) أن تدخلات الباعثين العقاريين الخواص ظلت محدودة جدا نظرا لعدم تحمل الفئات الاجتماعية المستهدفة تكاليف المساكن المعروضة، بفعل ضعف المداخل وارتفاع تكلفة البناء وعدم قدرة الدولة على التدخل الفعال لصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة².

وعلى الرغم من أن دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع الإسكان بموريتانيا أثبتت في معظمها ضعف مردودية هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الدولة حاولت إقحام بعض المستثمرين في هذا النطاق. وتجسدت أولى تلك المحاولات في إنشاء بنك الإسكان الذي حظي بامتيازات ودعم كبيرين للمساهمة في الحد من أزمة السكن وتمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة من الحصول على المسكن. لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، مما أرغم هذه المؤسسة على التخلي عن الهدف الذي أنشئت من أجله، والتوجه نحو العمليات التجارية والمالية تحت اسم بنك الأمانة للتنمية والإسكان³.

ونظرا لفشل هذه التجربة ظل القطاع الخاص (البنكي بالذات) بمنأى عن ولوج سوق الإسكان في ظل غياب ضمانات تمكن المستثمرين من تحقيق أرباح معقولة. وانطلاقا من ذلك بادرت شركة البناء والتسيير العقاري إلى إبرام عقود

¹ - أنظر ما حدث في تونس (الشابي، 1986) والجزائر (الصالح، 1986) والأمثلة متعددة في معظم بلدان العالم.

² - Commune de Nouakchott, 2001, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, phase 1, Diagnostic, p. 32

³ - Ibid, p. 39

واتفاقات مع بعض البنوك تمكّنها من الحصول على قروض لتمويل بعض المشاريع السكنية، وذلك لتتمكن من تجاوز العجز المالي الذي تعاني منه منذ بداية التسعينات، مع ضمان توفير الأرباح لفائدة البنوك المقترضة والإشراف على دراسة وتنفيذ هذه المشاريع.

وهكذا حصلت سوكونجيم على قرض يناهز 6 مليار لوفية لبناء 1202 وحدة سكنية، منها 802 من الطراز المتوسط و400 من الطراز الرفيع. وذلك بالمنطقة المطلة على الشاطئ في النطاق الشمالي الغربي من مقاطعة نغونغ زينه على مساحة 102 هكتار، ويتمويل من بنك الأمانة للتنمية والإسكان (400 وحدة سكنية) وبنك التجارة الدولية (402 وحدة سكنية) والبنك الموريتاني للتجارة الدولية (400 وحدة سكنية). وقد بدأ العمل في هذا المشروع منذ 2002 وكان من المتوقع أن تكتمل الأعمال في موفى 2005¹، إلا أنها لم تكتمل إلى حد الآن (يناير 2007) نظرا لمعوقات مالية انجرت عن تأخير تنفيذ المشروع عن الموعد المحدد له سلفا*.

وإذا كانت هذه القروض في حقيقة الأمر تمثل إعادة اعتبار ومصادقية جديدة لشركة البناء والتسيير العقاري، فإن الشكوك تبقى مطروحة حول مدى نجاح هذه المؤسسة في توفير مساكن اجتماعية في متناول الفئات الاجتماعية الضعيفة،

¹ - www.nouakchottinfo.com, N° 289, du 22/01/2002, Document spécial sur la SOCOGIM

* حسب تصريح المدير العام لشركة البناء والتسيير العقاري (في بداية 2007) تتمثل أهم تلك المعوقات في ارتفاع تكاليف مواد البناء، وارتفاع نسبة الفائدة، والتضخم المالي، مما جعل قيمة المشروع ترتفع أكثر مما كان مخطط له.

في ظل سياسة الاقتراض وغياب رأس المال الحكومي وطبيعة شروط الإسناد ومدة التسديد !

2- سياسة تقسيم الأراضي وتفاقم المشكل العقاري:

على الرغم من التأثيرات العامة التي أحدثتها سياسة تقسيم الأرض وتوزيعها على المجال الحضري، وتعدد مستويات هذا التأثير، سواء على مستوى التوسع المجالي للمدن أو تفاقم أزمة السكن وظهور الممارسات المجالية المتعددة (مضاربات عقارية، تملك، استحواذ...)، فإننا سنقتصر هنا فقط على الجوانب المتعلقة بفشل هذه السياسة والبحث عن أسباب ذلك وانعكاساته على تفاقم أزمة السكن.

إن أزمة الإسكان ترجع في أغلب الحالات إلى السياسات السكنية التي تنتهجها البلدان، وكما رأينا سابقا ارتكزت سياسة الإسكان بموريتانيا فيما قبل التسعينات على إنتاج المساكن الاجتماعية من جهة، وإنشاء المقاسم الحضرية وتوزيعها على المنكوبين من جهة أخرى. ولئن كانت سياسة إنتاج المساكن قد فشلت في تحقيق أهدافها الاجتماعية وانزلقت نحو للفئات الاجتماعية الميسورة فإن سياسة تقسيم الأراضي وتوزيعها لم تفلح كذلك في حل مشكل السكن، بل زادت الوضع أكثر مما هو عليه؛ فقد ارتكزت هذه السياسة على تصور خاطئ يرى في توفير المقاسم وتوزيعها وسيلة لحل مشكل السكن بالمدن وخاصة العاصمة انواكشوط، بغض النظر عن مراعاة المستويات المادية للمستفيدين وما إذا كانت تمكنهم من بناء المساكن أم لا وما قد يترتب عن ذلك من ممارسات ربما تؤدي بالبعض (كما حدث بالفعل) إلى التخلي عنها واحتلال أراضي جديدة والمطالبة بها ثانية.

فقد رافقت سياسة التقسيم المراحل الأولى لتأسيس العاصمة؛ حيث جاءت في البداية تجسيدا لسياسة الإعمار وجذب المواطنين إليها، بل رافق ذلك تقديم المساعدات المادية لكل من يرغب في الإقامة بهذه المقاسم وخاصة فيما قبل 1963¹، وما هي إلا فترات قصيرة حتى بدأت المدينة تضيق بسكانها وخاصة بعدما تزايدت أعداد العمال المهاجرين إليها لتتواصل سياسة التقسيم والتوزيع التي تم تبنيها سابقا. وإذا كانت المقاسم التي تم إنجازها في تلك الفترة جاءت نظرا لحاجة السكان القادمين الملحة من جهة، واستجابة لرؤية استراتيجية تهدف إلى إعمار المدينة من جهة أخرى، فإن الأمر لم يعد كذلك منذ بداية السبعينات وتواصل حلقات الجفاف والتصحر وما أفرزاه من اختلال مجالي عميق أثر بشكل كبير على مستوى كامل البلاد؛ ففي عام 1974 تم توزيع 7000 قطعة أرضية لإيواء أذفاق الهجرة التي خلفتها سنوات الجفاف الثلاثة السابقة ثم شغفت ب 1700 قطعة عام 1975، وما هي إلا فترات قصيرة حتى تأكد أن 80% من القطع الموزعة آلت ملكيتها إلى منتفعين آخرين، وتحول أصحابها إلى الأطراف واستولوا على أراضي غير قانونية من جديد، لتتضاعف بذلك طلبات الحصول على الأرض كلما باشرت السلطات العمومية توزيع مقاسم جديدة حتى سجلت المصالح الإدارية ما يزيد على 108000 طلب، في حين أن الحاجة إلى المساكن لا تتجاوز حسب التقديرات في تلك الفترة 30000 مسكن فقط².

وقد تواصلت عمليات التقسيم والتوزيع خلال الثمانينات وبصورة خارجة عن نطاقات المخططات العمرانية، حيث تم تقسيم 16000 قطعة أرضية عام 1985 مما أرغم السلطات العمومية على وضع حد لهذا التقسيم العشوائي، وبادرت

¹ - J. R. (Pitte), 1977, op. cit. p. 103

² - SOCOGIM, op. cit. p. 30

عام 1987 بتعديل مخطط التهيئة العمرانية للمدينة الذي تم إنجازه عام 1981 وذلك ليشمل 60000 قطعة أرضية تم توزيعها خلال الثمانينات.

والواقع أن عمليات التقسيم السخية هذه جاءت بفعل تبدل استراتيجيات السكان (الفاعلين) حيث لم يعد الحصول على المسكن هو الهدف الأساسي في حد ذاته، بل إن التملك العقاري والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي، والمضاربات التي أنكتها السوق العقارية غير القانونية كانت كلها عوامل جعلت هذه السياسة تخرج عن مجراها الطبيعي. وهكذا ظلت استفادة الفئات الاجتماعية الضعيفة (الفقراء والمهاجرون) محدودة جداً أمام نفوذ الفئات الاجتماعية العليا ذات النفوذ وتدخلات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين وتحكمهم في مسار عملية التقسيم ومجراها.

وهكذا لئن كانت سياسة تقسيم الأرض وتوزيعها جاءت لتلبية الحاجة إلى المساكن والقضاء على ظاهرة السكن غير القانوني، فإنها فتحت الباب أمام ظهور ممارسات مجالية جديدة زادت الوضع حدة وأفرزت حاجيات وأنماط جديدة من استهلاك المجال الحضري وأثرت بشكل كبير على أهداف هذه السياسة وطموحاتها.

وإذا كانت السياسة السكنية التي تبنتها الدولة جاءت كرد فعل على تفاقم أزمة السكن التي عرفتها المدينة منذ بداية السبعينات فإنها لم توفق في تقديم الحلول الملائمة لهذه الأزمة، نظراً لهشاشة الأسس التي ارتكزت عليها هذه السياسة، وضيق للنظر فيما يتعلق بفهم الأوضاع الحالية والعجز عن استشراف مستقبل نمو المدينة، في ظل غياب الموارد المالية اللازمة لإنجاح مثل هذه التدخلات وعدم تطابقها مع الخيارات التنموية الكبرى للبلاد. وهكذا توجهت الدولة منذ بداية التسعينات نحو استراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية الوسط الحضري عن

طريق إنجاز بعض البرامج والمشاريع القطاعية التي أسهمت (إلى حد ما) في إعادة الاعتبار للمجال الحضري وتخفيف حدة أزمة السكن غير القانوني.

III - برامج التنمية الحضرية منذ التسعينات: سياسات حضرية قطاعية وانتقائية

جاءت هذه البرامج تجسيدا للتوجهات الجديدة في مجال التنمية الحضرية ومجابهة الوضع المتأزم في المدن وبانواكشوط بالذات. ومع اختلاف الظروف التي وجدت فيها هذه البرامج اختلفت الأهداف المرسومة من ورائها، لتعالج في مجموعها بعض القضايا الهامة التي يتعرض لها المجال الحضري. وهكذا ركزت المشاريع المبرمجة في إطار برنامج تنمية البنى التحتية الحضرية على إشكالية توسيع القاعدة الاقتصادية للمدن، وخلق فرص للعمل، عن طريق برنامج تنمية الصناعات والبناء والتشغيل (1994-2001). في حين ركز برنامج مكافحة الفقر على محاولة إيجاد حل لمشكل الفقر في الوسط الحضري الذي أصبح أمرا لا يمكن تجاهله (منذ 1996)، ليهتم برنامج التنمية الحضرية الذي تم تبنيه مؤخرا بإعادة هيكلة المدينة، وتوفير البنى التحتية في المناطق الناقصة التجهيزات (2001-2010). فإلى أي حد نجحت هذه البرامج في تخفيف الأزمة الحضرية بالمدينة؟ وما هي المعوقات التي حالت دون ذلك؟ وما مدى إسهامها في الحد من النمو غير القانوني؟

1- برنامج تنمية وتعزيز البنى التحتية الحضرية (1994 - 2001)

تم وضع هذا البرنامج في إطار سياسة تشغيل قصيرة المدى، تهدف إلى الحد من البطالة بصفة عامة وبطالة اليد العاملة غير المدربة في الوسط الحضري بصفة خاصة. وتتمثل أهم أهدافه في: تدعيم قدرات مؤسسات الدولة وخلق إمكانيات جديدة في الوسط الحضري عن طريق إنجاز مشاريع مفيدة اقتصاديا

واجتماعيا، كمشروع تنمية الصناعات والبناء والتشغيل (PDICE)، ومشروع اللامركزية والبنى التحتية الحضرية (PDIU). ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز الجهود في مجال توفير البنى التحتية وخلق الظروف الملائمة للتسيير الحضري الفعال وتدعيم قدرات مؤسسات الدولة، وخلق إمكانيات جديدة في الوسط الحضري تمكن من تحسين مستويات العيش.

وقد تم تمويل هذا البرنامج من طرف الوكالة الدولية للتنمية بالتعاون مع الصندوق الألماني للتنمية الدولية، وتتلخص أهم تدخلاته في مجال: خلق فرص العمل في المناطق الحضرية وحتى وإن كانت مؤقتة، والشروع في تنفيذ البرامج الضرورية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين القدرات الفردية للعاملين وتنافسية المؤسسات، وتوفير البنى التحتية الأساسية بالمدينة (توسيع شبكة توزيع المياه والكهرباء، وبناء المدارس والمستوصفات والطرق...)، وتدعيم جهود اللامركزية بإصلاح وتنظيم البلديات.

وعلى الرغم من أهمية الجوانب التي شملتها تدخلات هذا البرنامج والمشاريع التابعة له، فإن ثمة ملاحظات يمكن الخروج بها على مستوى الحصيلة العامة، وتتمثل أولاها في تركيزه على بعث المشاريع من أجل تخفيف حدة البطالة، ولذلك كانت الأولوية لفائدة الخيارات القادرة على توفير فرص العمل، دون مراعاة أولويات السياسة الحضرية. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالإطار العام الذي جرت فيه هذه المشاريع سواء من الناحية المؤسسية أو التشريعية، وما تتميز به من غياب القوانين والتشريعات الملائمة لإقامة تنمية حضرية ملائمة، وضعف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن التخطيط والتسيير الحضري، أو من الناحية الاقتصادية التي يمر بها البلد والتي أثرت بشكل كبير على حجم التمويلات، وأفرزت الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وما لذلك من تأثير على توجيه الخيارات التنموية وفق إرادة

التمولين الأجانب وضعف سلطة الدولة في هذا المجال. أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالخيارات والأولويات التي انطلقت منها هذه المشاريع في وقت كانت فيه المدن في أمس الحاجة إلى التفكير والتوجه نحو بعض القضايا الأكثر إلحاحاً، كإعادة تأهيل الأحياء غير القانونية، وتزويدها بالمرجعيات الضرورية للتخطيط والتنظيم الحضري (إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وغير ذلك). يضاف إلى ذلك اصطدام هذا البرنامج بجملة من العقبات التي أثرت على مستوى المحصلة النهائية التي تم تنفيذها كنقص الكفاءات البشرية، والإمكانات المادية، وقسوة الظروف المناخية والطبيعية التي ما فتئت تغذي تيارات الهجرة في تلك الفترة.

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من الأهداف التي رسمتها برامج تنمية البنى التحتية الحضرية، وشعارات التنمية الحضرية التي لوحت بها؛ فإن النتائج التي تم التوصل إليها لم تصل مستوى طموحات وآمال المخططين، ولم تتمكن من تخفيف أزمات المدينة المتعددة الأوجه. وهو ما حدا بالسلطات العمومية إلى محاولة التفكير في وضع خطط جديدة لمحاربة الفقر في الوسط الحضري، وتوفير السبل الضرورية لتحسين مستوى حياة سكان المدن.

2- برامج محاربة الفقر وإستراتيجية تنمية الوسط الحضري (1996-2005)

جاءت برامج محاربة الفقر استجابة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تعاني منها البلاد، وخاصة منها الجوانب المتعلقة بتكثيف ظروف المعيشة، وتردي الأوضاع البيئية والعمرانية بالمدن والمراكز الحضرية وبالذات في العاصمة انواكشوط، حيث انعكست الآثار السلبية للسياسات التنموية السابقة، وفشلت الخيارات التنموية التي تم تبنيها، وتأكد فشل البرامج التي تم تنفيذها في مجال التنمية الحضرية في تحقيق نمو حضري منسجم، وتخفيف الأزمات التي تمر بها المدن تاركة وراءها أكثر من 35% من السكان الحضريين يعيشون تحت

عتبات الفقر؛ محرومين من الخدمات والبنى التحتية الحضرية ومعزولين على أطراف المدن والمراكز الحضرية¹.

وإزاء هذا الوضع بادرت السلطات العمومية باتخاذ إجراءات عاجلة لخفض معدلات الفقر على المستوى الوطني وذلك بإعادة توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، ودعم البرامج العمومية التي بإمكانها أن تستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة، وتشجيع المشاريع الصغيرة، وتمويل أنشطة الصيد التقليدي.

أما على مستوى الوسط الحضري فإن الاستراتيجية المعتمدة ركزت على توقيف النمو غير القانوني للمدن والمراكز الحضرية من جراء الهجرات الريفية، وإعادة هيكلة هذه المناطق وتنظيمها وتوفير السكن للمواطنين، وتحسين مستوى عيش السكان الحضريين، ودعم الأنشطة الاقتصادية لتوفير فرص العمل، والظروف الملائمة للاستثمار عن طريق دعم القطاع الخاص، وإنجاز البنى التحتية والخدمات العمومية الضرورية لذلك².

ولتحقيق هذه الأهداف وتصحيح الأخطاء التي تم ارتكابها على مستوى المجال الحضري؛ ترى وثيقة استراتيجية محاربة الفقر أن تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة يتطلب اتخاذ التدابير التالية:

- تصحيح اللاتوازن على مستوى البنية الحضرية، وذلك بتدعيم التنمية الحضرية في المدن الثانوية، وإقامة التجهيزات والبنى التحتية بها حتى تتمكن من أن تلعب دورا أساسيا إلى جانب المراكز الحضرية الكبرى.

¹-Banque Mondiale, Programme de Développement Urbain en Mauritanie, 26 Sept. 2001, p. 3

²-Document de stratégie de réduction de la pauvreté (DSRP) p. 6

- أن تنمية المدن تتطلب أيضا تسارع الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وذلك بمراجعة وتطهير الإطارين (القانوني والمؤسسي) وزيادة إمكانيات مشاركة البلديات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 - ضرورة إعادة صياغة آليات ومرجعيات التسيير والتخطيط الحضري بصورة أكثر ملاءمة مع النمو الحضري المتسارع (مراجعة مخططات التهيئة العمرانية وتحسينها، إنجاز مخططات استخدام الأرض وإنجاز المسوحات العقارية..).
 - تحديد وضبط القنوات القانونية واللاقانونية للبحث العقاري، وتشجيع البحث العقاري الخاص لتخفيف أزمة السكن، وإقامة نظام معلومات عقاري، وضبطه وتحسينه.
 - إعلان حوار بين الباعثين (البلدية، الإدارة..) وشركائهم وذلك لصياغة استراتيجيات تنموية متفق عليها بين مختلف الأطراف.
 - تدعيم قدرات مختلف المتدخلين (إدارة البناء والإسكان، إدارة العقارات..) لتقوية الرقابة الحضرية والسهر على تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها.
- والمواقع أن الأهداف السابقة الذكر تتم عن إدراك حقيقي لجوانب هامة من أزمة الوسط الحضري، وهي مسألة ظلت مفقودة منذ زمن بعيد، وعبرت عن حسن نوايا المخططين، ومثلت بادرة جديدة لإعادة النظر في مشكلات المدن التي تراكمت خلال العقود الماضية. إلا أننا نلاحظ من الجانب الآخر أن الوسائل التي تم اتخاذها، وحجم الموارد المعبئة لذلك، لم تتماشى بما فيه الكفاية مع أهمية وشمولية البرامج والأهداف المراد تحقيقها. مما أدى إلى محدودية النتائج التي تم تحقيقها وخاصة على مستوى البرامج والمشاريع المتعلقة بوقف النمو غير القانوني والتنمية

الحضرية عموماً، وإن كانت تدخلات البرامج مثلت خطوة نحو التفكير في إيجاد الحلول العاجلة مستقبلاً لمثل هذه المشكلات.

وتجسيدا لبرامج واستراتيجيات محاربة الفقر قامت الدولة بإنشاء "مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج" CDHLCPI، وذلك لهدف تعبئة الموارد، وتصور البرامج التشاركية لمكافحة الفقر، وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وترتكز أنشطة هذه المفوضية على المحاور التالية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية في محيط الأوساط الفقيرة.
- تحسين الخدمات الاجتماعية.
- التركيز على أهمية المناهج التشاركية في التنمية لدمج الفقراء في عملية محاربة الفقر.

أما على المستوى الحضري، فإن المفوضية قامت ببعض الأنشطة التي تندرج في إطار التنمية الحضرية عموماً، كبرنامج السكن الاجتماعي بالتعاون مع منظمة GRET المسمى "إتويزه" وبرنامج محاربة التسول، وبعث وتشجيع المهن الصغيرة في الوسط الحضري لفائدة النساء والشباب، ثم تزويد المدينة ببعض الخدمات والبنى التحتية الأساسية كالمياه الصالحة للشرب (بالتعاون مع UNICEF) وفك العزلة عن الأحياء الهامشية.

❖ برنامج إتويزه TWISA:

إتويزه هو برنامج تنموي اجتماعي اقتصادي لصالح الفئات الاجتماعية الحضرية الأكثر فقراً. وممول من طرف مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج. ويسهم هذا البرنامج في العمل على خفض مستويات الفقر في الوسط الحضري عن طريق التدخل في مجال السكن، وتسهيل طرق الحصول على المساكن بالنسبة للفئات المحرومة، وذلك بالتركيز على تحسين إمكانيات استثمار

الأسر في بناء مساكنها وتقديم قروض، وتعزيز القدرات المحلية عن طريق تحسين ظروف الحياة في الأحياء.

ويقوم هذا البرنامج على مبدأ إشراك السكان المحرومين، باعتبارهم فاعلين أساسيين في العملية التنموية التي ستشملهم، وينبغي إشراكهم وفق آليات تضامن معروفة ومضبوطة. وهو بذلك يتدخل لفائدة الأفراد والأسر والمبادرات التي تطلقها الجمعيات والرابطات. كما يعمل أيضا على إقامة بنى تحتية جماعية وذلك لتحقيق انماج وتكامل المجموعات ومختلف عناصر للفئات المستهدفة. وتتمحور أنشطة هذا البرنامج حول أربعة عناصر هي:

- دعم الأنشطة الجمعياتية ومشاريع الإحياء بالمدينة؛ حيث يهدف هذا الجانب إلى إعادة هيكلة الأحياء، وإشراك السكان المحليين في كل العمليات التي تتم على المستوى المحلي، من تنظيم وتسيير وتخطيط. كما يهدف إلى خلق أنشطة اقتصادية على مقربة من السكان، وإقامة البنى التحتية والتجهيزات الأساسية.

- تقديم القروض والتمويلات الصغيرة، وذلك لخلق الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الوسائل المالية والرفع من مستوى القدرة الشرائية للسكان وإمماجهم في الحياة النشطة.

- المساهمة في إنتاج المساكن الاجتماعية: وهو محور من خلاله يسعى المشروع إلى مساعدة السكان من أجل تمكينهم من بناء مساكنهم ذاتيا، بعد أن يقوم البرنامج ببناء غرفة والحائط والمرافق العمومية للمسكن في شكل قرض ويتولى المستفيد تكملة البناء بعد ذلك حسب الإمكانيات المادية المتاحة له.

- تكوين السكان وتدريبهم في بعض المجالات الإنتاجية المدرة للدخل، وكذلك المجالات الثقافية (محاربة الأمية، نشر الثقافة، الرياضة..)

وعلى الرغم من حاجيات السكان المتزايدة إلى مثل هذه الخدمات، ومحدودية المخصصات المالية لهذا البرنامج، فإنه ساهم في بناء 985 غرفة بانواكشوط، وأكثر من 900 دورة مياه، وتسييج 900 قطعة أرضية، إضافة إلى تكوين 400 عامل في مهن مختلفة كالبناء والصناعة وغير ذلك، وتوفير 400 فرصة شغل و4000 قرض صغير، إضافة إلى تكوين عديد الجمعيات والرابطات المحلية.¹

وإجمالاً يمكننا القول إن البرامج القطاعية التي تم تبنيها كتجسيد لخيارات الدولة في مجال التنمية الحضرية، لم تنجح في تحقيق النتائج المراد بلوغها. فعلى الرغم من أهمية الأهداف أحياناً، ووضوح الرؤى في بعض المشاريع التي تدخل في نطاق هذه البرامج، فإن الأنشطة التي تم تنفيذها لا تزال بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف. فإلى أي حد مثل برنامج التنمية الحضرية توجهها جديداً في السياسة الحضرية للدولة خلال هذه الفترة؟ وكيف استطاع تجاوز الصعوبات والأخطاء التي أعاقَت البرامج السابقة؟

3- برنامج التنمية الحضرية 2001-2010 مسعى جديد لتحقيق تنمية حضرية أكثر انسجاماً

يمثل برنامج التنمية الحضرية (PDU) الذي تم إنجازه منذ 2001 مرحلة جديدة في سياسة التنمية الحضرية التي تبنتها الدولة، وذلك باعتباره أول برنامج تنموي ينطلق من تشخيص دقيق للمشاكل المطروحة على مستوى الوسط الحضري مستفيداً من فشل التجارب التنموية السابقة، وبرؤية أكثر وضوحاً، ومناهج أكثر ملاءمة مع القضايا المطروحة. وهكذا شكّل قطيعة مع سياسة التنموية وأنصاف

¹ -Centre Mauritanien d'Analyse des Politiques, CMAP, Secteur Urbain et Développement de Sécurité, p. 20

الحلول التي سادت خلال الفترات السابقة والتي لم تفلح في تقديم الحلول المناسبة. وقد رصدت الدولة لهذا البرنامج الوسائل الضرورية لإنجاحه، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. ويجسد برنامج التنمية الحضرية سياسة الحكومة الهادفة إلى إعادة الاعتبار للمجال الحضري وحل المشاكل المطروحة على مستوى المراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط، وذلك عن طريق إعادة تأهيل وهيكلية مناطق السكن غير القانوني، وتوفير البنى التحتية الأساسية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بالمدينة، وتحسين مستوى عيش السكان. وهكذا فإن الحكومة تلتزم من خلاله بإعادة تأهيل كل الأحياء غير القانونية بالمدن الموريتانية وتخطيط النمو الحضري بالنسبة للسنوات القادمة بطريقة تمكن من تفادي تلك الظاهرة، وذلك وفق منهج تشاركي قائم على إدماج السكان المحليين ومختلف الفئات والهيئات والعناصر الفاعلة ومكونات المجتمع المدني في تخطيط وتسيير التنمية الحضرية. وهكذا تم وضع أهداف المشروع وبرامجه على النحو التالي:

- أ- إعادة هيكلة الأحياء العشوائية بانواكشوط وانواذيبو.
- ب- تجهيز الأحياء الفقيرة بالبنى التحتية والخدمات والمرافق العمومية.
- ج- تقديم القروض والمعونات المالية للأسر في الوسط الحضري، وتدعيم القاعدة الاقتصادية للمدينة لخلق تنمية حضرية منسجمة.
- د- المحافظة على البيئة والتخطيط الحضري السليم.
- هـ- وضع آليات ومرجعيات للتسيير والتخطيط الحضري بصورة أكثر ملائمة مع النمو الحضري السريع الذي تعرفه البلاد، وخلق أجهزة رقابة إدارية كفيلة بتطبيقها (أمثلة تهيئة، مخططات النمو..).

امتدت المرحلة الأولى من هذا البرنامج ما بين 2001-2005، وهي أقل من المرحلة الثانية من حيث الاستثمارات المخصصة لها، حيث لا تتجاوز 37% من إجمالي تمويل البرنامج¹. واهتمت أساسا بإعادة هيكلة الحي السكني غير القانوني المعروف بـ"كبة الميناء"، وهو أكبر وأقدم الأحياء الفوضوية بالعاصمة، وذلك بهدف إزالة مختلف أشكال السكن غير القانوني بالحي، وتمكين السكان من الحصول على المساكن، وتقديم القروض الميسرة للمتضررين من جراء عمليات الترحيل، وإعادة إسكانهم في مناطق يتولى البرنامج إعادة تأهيلها ومدها بالخدمات الأساسية. كما أن هذه المرحلة شملت التدخل في جوانب أخرى كإصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم للقيام بمثل هذه التدخلات وذلك بإحاطة المدينة بمثال للتهيئة العمرانية، وخلق قاعدة معطيات تساعد في ضبط نمو المدينة، واتخاذ القرارات الملائمة وإعداد الدراسات التحضيرية للمرحلة القادمة.

أما المرحلة الثانية من هذا البرنامج فتتمد ما بين 2006-2010 وهي أكثر أهمية من المرحلة السابقة، سواء من حيث حجم الغلاف المالي المرصود لها، أو من حيث مجالات التدخل. وستشمل المناطق غير القانونية الأخرى المعروفة بـ"الكزره" في كل من عرفات، ودار النعيم، وتوجنين، وتيارت، والرياض. وتجري عمليات إعادة الهيكلة على غرار ما حدث في منطقة "الكبة" خلال المرحلة الأولى؛ حيث سيتم ترحيل السكان المتضررين إلى مناطق إعادة الإسكان التي سيتم تأهيلها سابقا وتزويدها بالخدمات والمرافق العمومية، مع الحرص على تقديم المساعدات، ومد يد العون لهم حتى يتمكنوا من بناء مساكنهم ذاتيا. هذا إضافة إلى إقامة

¹ -R.I.M., AMEXTIP, Evaluation d'un programme d'amélioration des conditions de vie des quartiers spontanés et sous équipés de la ville de Nouakchott, URBAPLAN, Mai 2001

الطرق، وتشبيد الأسواق والمدارس والمستوصفات، وتزويد المناطق بشبكات الكهرباء والمياه.

كما أن هذه المرحلة تشمل تزويد مناطق السكن الشعبي (بالمناطق القانونية) بالخدمات والتجهيزات الحضرية التي يفتقونها، كشبكات المياه والكهرباء والطرق المعبدة والمدارس والمرافق العمومية، وخاصة في مقاطعات الرياض ودار النعيم وعرفات.

وهكذا يظهر من خلال ما سبق مدى أهمية للطموحات والأهداف التي يسعى برنامج التنمية الحضرية إلى تحقيقها على مستوى مدينة انواكشوط وخاصة فيما يتعلق بإشكالية السكن غير القانوني، بل إن النتائج التي تم تحقيقها في إطار تدخلات هذا البرنامج في الوقت الحالي توحى إلى بذل جهود قيمة نحو تحقيق تنمية حضرية متوازنة، والسير نحو إعادة تنظيم المجال الحضري، وتخفيف الأزمات التي تلاحقت منذ سنوات عدة.

خاتمة:

تميزت السياسة الحضرية بموريتانيا منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي بالغموض وعدم الوضوح، بل ظلت هذه السياسة تتأرجح بين الإهمال تارة والتذبذب والتردد تارة أخرى. فقد تميزت الفترة الأولى (ما قبل التسعينات) بضعف مكانة التنمية الحضرية كإحدى القطاعات ذات الأولوية ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهملت المدن والمراكز الحضرية كإطار ملائم لتنمية الأنشطة القطاعية العصرية التي يراها المخططون العصا السحرية التي ينبغي التوكؤ عليها لتخفيف أعباء المشاكل التنموية المطروحة، ومع ذلك لم تتمكن هذه الأنشطة (رغم الأولوية التي حظيت بها) من تحقيق آمال وطموحات المخططين، في وقت تسارعت فيه تيارات الهجرات الداخلية نحو المدن والمراكز الحضرية

وخاصة العاصمة انواكشوط، مما أدى إلى فشل هذه البرامج، وتزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بهذه المدن من حين لآخر. وعلى الرغم من أن الدولة سعت من خلال البرامج السكنية التي تم تبنيها في منتصف السبعينات إلى التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مشاريع "سوكوجيم" وبرامج تقسيم الأراضي، فإن هذه التدخلات لم تتمكن من تحقيق نتائج هامة، بل كان من شأنها تفاقم الوضع أكثر مما عليه، وفتح المجال أمام النمو غير القانوني للمدينة.

وإذا كانت الفترات السابقة (فيما قبل التسعينات) تميزت عموما بضعف مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد، وعجز السياسة السكنية عن تلبية حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة وانزلاقها نحو فئات غير مستهدفة، وما رافق ذلك من انعكاسات سلبية أدت إلى تنامي أزمة المجال الحضري، فإن السلطات العمومية بادرت منذ بداية التسعينات في اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها أن أعطت اعتبارا جديدا للتنمية الحضرية في سبيل التخفيف من حدة الأزمات التي تعاني منها المدن. وقد تجسد ذلك من خلال برامج التنمية الحضرية القطاعية المختلفة وسعيها لتحسين الوضع العمراني وتحقيق نمو حضري أكثر انسجاما للمدن والمراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط.

المراجع:

☞ ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا، المطبعة الجديدة، 545 ص.

☞ ولد مولاي ولد أحمد الشريف (السالك)، 2008، التحضر غير القانوني ودوره في دينامية مدينة انواكشوط، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 508 ص.

☞ بنت سيدي الأمين (لاله)، 1999، الهجرة الداخلية إلى مدينة انواكشوط: دراسة حالة حي

- عرفات، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 193 ص.
- ✧ سليمان (أحمد منير) 1988، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، مكتبة القاهرة، 423 ص.
- ✧ احمد (منير سليمان)، 1996، الإسكان والتنمية المستدامة بالبلدان النامية، مكتبة القاهرة، 423 ص.
- ✧ الطياشي (حسن)، 1993، (مؤلف جماعي)، الظاهرة الحضرية والتنمية بتونس، دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر،
- ✧ أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، جامعة نواكشوط وجامعة روان الفرنسية
- ✧ Agence de Développement Urbain (ADU), 2000, Récapitulatif des résultats de recensement d'EL KEBBA, p1
- ✧ Agency for International Development (AID), Office of Housing, Etude de l'habitat, Nouakchott, 1979, 37 p
- ✧ Centre National d'Analyse des Politiques (CNAP), Développement urbain et filet de sécurité, voir (www.cnap.mr)
- ✧ Commune de Nouakchott, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, Phase II, 2002, 83 p
- ✧ D'HONT (O), 1985, Les Kébes de Nouakchott, contribution à l'étude de la sédentarisation en milieu urbain des populations nomades sinistrées, thèse de doctorat 3ème cycle en Anthropologie, Paris V, 346 p.
- ✧ M.I.P.T., Congrès National des Maires Mauritanien, travaux d'atelier, recommandations et résolutions, Nouakchott, 27-30 Avril 1995, 18 pages.
- ✧ PITTE (J-R), 1977, Nouakchott capitale de la Mauritanie, publication département de géographie, Univ. de Paris, Sorbonne.

☛ Cernca (M), 1988, La sociologie des déplacements forcés : un modèle théorique, in, Autrepart, « Communauté déracinées dans les pays du sud » N° 5, édition de l'Aube, Orstom

☛ SALHI (F), 1987, Pouvoir, acteurs locaux et habitat à Annaba EL-Hadjar (Algérie), in Habita, Etat et Société au Maghreb, CNRS, 155 pages.

☛ RIM, Les plans du développement économique et social + Programmes de redressement économique + Stratégie de développement.

☛ RIM, MET, DH, Réalisation d'une étude d'appui à la définition d'une stratégie de développement de l'habitat urbain en Mauritanie, Rapport définitif, Tome 1, diagnostic et propositions, 2004

☛ RIM, SOCOGIM, Aménagement des terrains urbains, 1989